A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/9/14
15 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة
البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، أكيش أوكولا*

موجز

يتناول هذا التقرير الزيارتين التاسعة والعاشرة اللتين أجراهما الخبير المستقل إلى بوروندي في الفترة من ٢ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وقدم الخبير المستقل إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً (A/62/213) عن زيارته الثامنة إلى البلد التي أجراها في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقد اقترح في ذلك التقرير أن تسرع الحكومة في عملية إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة، وناشد السلطات البوروندية أن تحقق بالكامل في حوادث العنف الجنسي وأن تحيل مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. وإضافة إلى ذلك، طلب الخبير المستقل إلى الحكومة تنفيذ استنتاجات اللجنة القضائية المعنية بمجزرة موينغا والتحقيق بالكامل في مجزرة غاتومبا.

ويلاحظ الخبير المستقل في هذا التقرير أن حالة حقوق الإنسان في بوروندي قد تدهورت إجمالاً. فقد ارتكب موظفو إنفاذ القانون وإدارة المقاطعات ما يربو على ٤٠٠٠ انتهاك لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وتتعلق معظم الانتهاكات المسجلة بحالات قام فيها موظفون في الشرطة بإساءة معاملة مشتبه بهم أو اغتصابهم أو تعذيبهم أو بحالات أخرى أخل فيها موظفون في الشرطة والجهاز القضائي بأصول المحاكمة العادلة. ويتولى قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، في سياق ما يضطلع به من أنشطة الرصد، إبلاغ المسؤولين المعنيين في الحكومة بهذه القضايا.

* تأخر تقديم هذا التقرير.

ولاحظ الخبير المستقل، خلال الزيارة التي أجراها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أن رئيس الجمهورية قد توصل إلى اتفاق مع جماعات المعارضة الرئيسية وشكل حكومة جديدة بعد أزمة دامت ستة أشهر. بيد أن الأزمة لاحت من جديد في آذار/مارس ٢٠٠٨ عندما قرر الحزب الحاكم، وهو المجلس الوطني للدفاع والديمقراطية - قوات الدفاع والديمقراطية، أن يستبعد من صفوفه عدة أعضاء في البرلمان ثم النائبة الأولى لرئيس الجمعية الوطنية. واشتدت الأزمة السياسية في أيار/مايو ٢٠٠٨ عندما طلب رئيس الجمعية الوطنية، وهو عضو في الحزب الحاكم، إلى المحكمة الدستورية أن تبتّ في ما إذا كان باستطاعة البرلمانيين الذين تمردوا على الحزب الحاكم أن يبقوا أعضاء في البرلمان. وفي قرار اعتبره الكثيرون منحازاً سياسياً وخاطئاً قانونياً، رأت المحكمة أن المتمردين البالغ عددهم ٢٢ عضواً في البرلمان قد فقدوا الحق في شغل مقعد في البرلمان. وسارع الرئيس إلى الاستعاضة عنهم بأعضاء آخرين في الحزب الحاكم، واستعاد بذلك الأغلبية التي كان الحزب الحاكم قد فقدها في البرلمان جراء التمرد.

ويساور الخبير المستقل قلق عميق بشأن هذا القرار. إذ يرى أن الجهاز التنفيذي لم يشكل المحكمة، فيما يبدو، إلا تحقيقاً لهدف سياسي محدد، وهو ما يجعل استقلال المحكمة ومصداقيتها محل تساؤل. والمحكمة، إذ تصرفت بهذا الإذعان، فقد أكدت الاعتقاد السائد أن جهاز القضاء برمته خاضع للسلطة التنفيذية في بوروندي.

ولذلك يناشد الخبير المستقل الحكومة أن تباشر حواراً مع جميع الأحزاب السياسية بغية تفادي أية أزمة مؤسسية أو سياسية من شأنها أن تؤثر سلباً على حقوق الإنسان واستقرار البلد. كما يطلب إلى المجتمع الدولي أن يبقى إلى جانب الحكومة كي يتسنى حلّ هذه المسألة.

ويكرر الخبير المستقل نداءه إلى المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إصلاح نظام القضاء، وأن يمدّها بالمساعدة الإنسانية والإنمائية بصفة أعم.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١-٦	٤
ثانياً - تقييم التقدم الذي أحرزتــه الحكومــة في تهيئــة الظــروف اللازمــة للتمتــع بحقوق الإنسان	٧-٢٠	٥
ثالثاً - السياق السياسي والمؤسسي	٢١-٤٤	٨
ألف - الأمن	٣٢-٣٦	١٠
باء - العدالة الانتقالية	٣٧-٤٠	١٢
جيم - اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان	٤١-٤٤	١٢
رابعاً - حالة حقوق الإنسان	٤٥-٧٩	١٣
ألف - الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان	٤٥-٥٧	١٣
باء - الإفلات من العقاب	٥٨-٦٧	١٦
جيم - الإصلاح القضائي	٦٨-٧٢	١٨
دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٧٣-٧٥	١٩
هاء - أنشطة مجتمع حقوق الإنسان	٧٦-٧٩	١٩
خامساً - الاستنتاجات والتوصيات	٨٠-٩٣	٢٠

أولاً – مقدمة

١- يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٦ الذي قرر المجلس بموجبه أن يمدد سنة لفترة أخرى ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي. وطُلب من الخبير المستقل، الذي كانت لجنة حقوق الإنسان قد أسندت إليه هذه الولاية في عام ٢٠٠٤، أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة تقريراً نهائياً بشأن مدى فعالية وكفاءة التدابير المطبقة عملياً.

٢- ويتناول هذا التقرير الزيارتين التاسعة والعاشرة اللتين أجراهما الخبير المستقل إلى بوروندي في الفترة من ٢ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨ على التوالي. ويعرض التقرير الحالة العامة لحقوق الإنسان في بوروندي، بتركيز خاص على الجوانب التالية:

(أ) التقدم الذي أحرزته حكومة بوروندي في تهيئة الظروف اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان؛

(ب) الحالة السياسية وتأثيرها على حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية (قوات التحرير الوطنية – الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو) في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

(ج) التقدم المحرز في التحقيق في مقتل ٣٠ من المتمردين المشتبه بهم على أيدي عسكريين في موينغا بين شهري أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٦؛

(د) تنفيذ التوصيات المتعلقة بإصلاح نظام القضاء وإنشاء آلية عدالة انتقالية؛

(هـ) التقدم الذي أحرزته الحكومة في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتسم بالمصداقية والاستقلال.

٣- ويود الخبير المستقل أن يوجه الشكر إلى حكومة بوروندي على تعاونها معه خلال زيارتيه، وبشكل خاص على السماح له بمقابلة جميع المسؤولين الذين أبدى رغبة في مقابلتهم، ودخول جميع المؤسسات والأماكن التي كان من الضروري الدخول إليها لأداء ولايته. وهو يود أيضاً توجيه الشكر إلى جميع محاوريه ونظرائه على مساهمتهم في نجاح مهمته.

٤- وقد التقى الخبير المستقل، خلال زيارتيه، بالنائب الأول لرئيس الجمهورية، ووزير الخارجية والتعاون الدولي، ووزير التضامن الوطني وحقوق الإنسان وقضايا المرأة، ونائب الوزير المكلف بحقوق الإنسان وقضايا المرأة، والنائب العام. كما اجتمع باللجنة التوجيهية الثلاثية المعنية بالمشاورات الوطنية، التي وافته بمعلومات عن عمل هذه الهيئة. واجتمع أيضاً بممثلين لمنظمات غير حكومية مختلفة تعنى بحقوق الإنسان، بما في ذلك منظمات من المجتمع المدني. ومن بين الشخصيات التي اجتمع بها الخبير المستقل أيضاً الممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي ونائبه، وممثل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومدير قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وممثل اليونيسيف، وسفير بلجيكا، وسفير الاتحاد الأفريقي، وسفير فرنسا، ورئيس وفد المفوضية الأوروبية، والمكلف بأعمال سفارة هولندا، ورئيس إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة.

٥- وزار الخبير المستقل سجن رومونج في مقاطعة بوروري وسجن مبيمبا في بوجمبورا ميري. وكان له حوار، في سجن مبيمبا، مع الرئيس السابق للحزب الحاكم، أي المجلس الوطني للدفاع والديمقراطية - قوات الدفاع والديمقراطية، سأله فيه عن ظروف إلقاء القبض عليه واحتجازه ومحاكمته أمام المحكمة العليا.

٦- ويعرض الخبير المستقل في هذا التقرير بإيجاز أهم الأحداث التي شهدتها الفترة قيد الاستعراض. كما يتناول الجهود التي بذلتها حكومة بوروندي في سبيل تهيئة ظروف تتيح التمتع بحقوق الإنسان؛ واتجاهات حقوق الإنسان وانتهاكاتها؛ ومراحل تنفيذ توصياته؛ والقضايا التي لا تزال عالقة. وأخيراً، يقدم عدداً من التوصيات بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

ثانياً - تقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة في تهيئة الظروف اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان

٧- عُيّن الخبير المستقل مكلّفاً بهذه الولاية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عندما كانت بوروندي تمر بفترة انتقالية عقب إبرام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في عام ٢٠٠٠. وخلال تلك الفترة، كانت الحكومة الانتقالية تواجه العديد من التحديات المتصلة بالحكم في ما بعد النزاع، بما في ذلك:

(أ) عدم وجود دستور متفق عليه؛

(ب) عدم وجود برلمان منتخب؛

(ج) عدم وجود جيش وطني موحد؛

(د) عدم وجود قوة شرطة وطنية موحدة؛

(هـ) وجود نظام قضاء موازٍ؛

(و) ظاهرة الجنود الأطفال؛

(ز) مشكلة السجناء السياسيين الناشئة عن فترة النزاع الداخلي؛

(ح) تسريح المقاتلين؛

(ط) عدم وجود وسائط إعلام حرة؛

(ي) انتشار انتهاك حقوق الإنسان؛

(ك) تفشي الفقر.

٨- ويقتضي تسيير شؤون دولة حديثة إيجاد حل للتحديات آنفة الذكر، وتمثل نتائج ذلك مقاييس مناسبة لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته الحكومات المتعاقبة الأخيرة، بدءاً بالحكومتين الانتقاليتين وانتهاء بالإدارة الحالية، على درب تهيئة الظروف اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للتمتع بحقوق الإنسان.

النظام الدستوري الجديد

٩- عندما عُين الخبير المستقل، لم يكن للبلد دستور يتصدى للمظالم التاريخية التي زجّت البلد في أتون الصراعات الإثنية منذ عام ١٩٩٤. وقد أسفر الصراع عن مقتل زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قبل أن ينتهي بتوقيع اتفاق أروشا للسلام الذي أنشأ نظاماً دستورياً جديداً في بوروندي. وعُرض الدستور الجديد على الشعب في عام ٢٠٠٥ عن طريق استفتاء. وفي بادرة تضامن نادرة في بوروندي، لقي الدستور الجديد ترحيباً مدوّياً من الشعب ومهد الطريق لأول انتخابات ديمقراطية منذ عام ١٩٩٣.

الانتخابات الديمقراطية

١٠- نوه معظم المراقبين بالانتخابات التي أشرفت عليها اللجنة الانتخابية المستقلة المنشأة حديثاً وفاز بها المجلس الوطني للدفاع والديمقراطية - قوات الدفاع والديمقراطية، باعتبارها تعبّر عن إرادة الشعب البوروندي. وقد أسفرت عن انتخاب أعضاء جدد في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والرئيس والإدارات المحلية وتشكيل الإدارة الحالية.

الجيش الوطني الجديد

١١- أفرزت الحرب الأهلية جيشين متنازعين كان من اللازم توحيدهما في صلب جيش وطني لتعزيز السلم الذي أفضى إلى نشأة المؤسسات الحكومية الجديدة. واعتُبر دمج هاتين القوتين اللتين تتبادلان مشاعر الريبة من أصعب مهام قيادة البلد الجديدة. ولم يراهن مراقبون كثرٌ، بل جُلّ المراقبين، على النجاح في بلوغ هدف تشكيل جيش وطني في غضون ما استغرقه ذلك من وقت. وبعد ثلاث سنوات، أصبح الجيش البوروندي جيشاً وطنياً في إطار اتفاق أروشا الذي يكفل للطائفتين الإثنيتين في هذا الصدد تمثيلاً متكافئاً في قوات الجيش.

قوة الشرطة الوطنية الجديدة

١٢- كان لكل من الجيشين المتنازعين قوة شرطة خاصة به، وكان يتعين توحيدهما في صلب شرطة وطنية موحدة على غرار ما حدث للجهاز العسكري. ولقد تمّ ذلك وبات لبوروندي الآن قوة شرطة موحدة وفقاً لبنود اتفاق أروشا.

تسريح المقاتلين

١٣- كان تسريح المقاتلين السابقين في القوات المتمردة مبعث قلق شديد بالنسبة لحكومة بوروندي والمجتمع الدولي، خاصة وأن فرص العمل كانت ولا تزال ضئيلة. ونجح برنامج موله البنك الدولي من أجل تمكين المقاتلين المسرحين من العودة إلى الحياة المدنية في معالجة هذه المشكلة مؤقتاً على الأقل.

نظاما قضاء متوازيان

١٤- كانت المجموعة المتمردة التي انضمت إلى عملية السلام في إطار اتفاق أروشا تدير نظامها القضائي الخاص بها الذي يقيم العدل بصورة غير رسمية. فقد كان المتهمون بارتكاب أفعال إجرامية أو مخالفات قانونية أخرى يحاكمون خارج آلية العدالة المؤسسية، ويحرمون بالتالي من الضمانات القضائية المعهودة. وكان المدانون منهم يحتجزون في مراكز احتجاز غير رسمية يسيطر عليها المتمردون. وقد ألغي الآن نظام العدالة الموازية هذا منذ دمج القوات المتمردة في قوات الأمن الوطنية.

الجنود الأطفال

١٥- أفرز الصراع ظاهرة الجنود الأطفال الذين انضموا إلى حركة التمرد بإرادتهم أو جندوا في صفوفها قسراً. وتمثل أحد أضخم التحديات التي واجهت الحكومة في كيفية التعامل مع هؤلاء الأطفال عقب انتهاء القتال. وحُلّت المشكلة جزئياً بفضل تعاون المجتمع الدولي والحكومتين الانتقالية والحالية لبوروندي. ويُدّعى وجود جنود أطفال في حركة التمرد المتبقية، أي قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو.

السجناء السياسيون

١٦- أفرزت الحرب في بوروندي عدداً كبيراً ممن أعلنوا أنفسهم سجناء سياسيين، اعتقلتهم قوات الحكومة واحتجزتهم. وعقب توقيع اتفاق أروشا للسلام وإجراء الانتخابات التي تلته، أفرجت الحكومة عن الكثير من هؤلاء السجناء الذين قضى البعض منهم فترات طويلة في السجن، إما دون المثول أمام محكمة توجه إليه تهما أو بعد أن حُكم عليه بعقوبات شملت، في بعض الأحيان، الإعدام. وقد أخمد هذا الحل سعير مشكلة كانت تهدد بالانفجار، لكنه أفضى في الآن ذاته إلى إطلاق سراح أشخاص ارتكبوا جرائم خطيرة مثل القتل والاغتصاب.

ظهور وسائط إعلام حرة

١٧- كانت ثقافة الإعلام الحر شبه معدومة في بوروندي، حيث إن كلاً من الحكومات المتعاقبة سعت إلى التحكم في المعلومات المتاحة للعموم بفرض رقابة حكومية على الإذاعة والتلفزيون. وعقب اعتماد النظام الدستوري الجديد، بدأت وسائط إعلام جديدة وحرة تظهر إلى الوجود، لكنها سرعان ما واجهت مشاكل مع الحكومة الجديدة. وبعد فترة نزاع محتدم، اعتُقل خلالها عدد من الصحفيين وضُربوا واحتجزوا، أصبحت وسائط الإعلام الآن حرة في تناول جميع المواضيع، بما في ذلك الشأن العام.

ميلاد مجتمع مدني

١٨- حتى وقت قريب، كان حضور المجتمع المدني في بوروندي من أضعف ما يكون في المنطقة. وكما حدث لوسائط الإعلام، لم يكن ظهور المجتمع المدني في أعقاب التحولات السياسية الجديدة ظهوراً سلساً. فقد بدت الحكومة، أول الأمر، عازمة على التحكم في المنظمات غير الحكومية الناشئة أو حلّها، وكان العديد منها يطالب

بتنمية حس المسؤولية لدى المسؤولين الحكوميين. وبعد فترة اتسمت بالتحرش المنهجي، بما في ذلك سجن بعض الفاعلين، يسود حالياً هدوء حذر.

البرامج الاجتماعية

١٩- اتخذت الحكومة الحالية، على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، بعض الخطوات الحميدة في سبيل تنفيذ البرامج التي ساهمت في إعمال بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الأمثلة البيّنة في هذا الصدد القراران المتعلقان بتوفير التعليم الابتدائي العام وتوفير المساعدة الطبية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر، وهما القرارات اللذان نُفّذا في عام ٢٠٠٦. وقد أعلنت الحكومة عن هذه البرامج دون استعداد كاف، لكنها دخلت طور التنفيذ جزئياً بدعم من شركاء بوروندي الإنمائيين.

٢٠- والتقدم الطفيف الذي أحرزته حكومات بوروندي الأخيرة في الحقل الاجتماعي هو نتاج التعاون مع المجتمع المدني. وقد وقف الخبير المستقل على أمثلة ذلك وتناولها في تقريريه السابقين. وفسّر الخبير المستقل ولايته على أنها تشمل العمل مع السلطات البوروندية، وليس ضدها، بغية مساعدتها على بلوغ هدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتستحق حكومة بوروندي التنويه بما بذلته من جهود في سبيل إيجاد حلول لهذه المشاكل العويصة في غضون فترة وجيزة نسبياً.

ثالثاً - السياق السياسي والمؤسسي

٢١- شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ تدهور العلاقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة. واتسم الوضع بالتحرش بأفراد المعارضة والأعضاء المنشقين عن الحزب الحاكم وبتوتر العلاقات بين الحكومة والبرلمان. وأصدرت الأحزاب السياسية المعارضة بيانات مناوئة للحزب الحاكم ودعت أعضاءها الذين يشغلون مناصب وزارية في الحكومة إلى التنحي عنها. وشُلّت الجمعية الوطنية أيضاً خلال تلك الفترة بسبب غياب نواب المعارضة. وتفاقمت الأزمة في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧ عندما تعرضت منازل خمس شخصيات سياسية بارزة من المعارضة إلى هجوم بالقنابل اليدوية في بوجمبورا على أيدي مجهولين. واتهم حزب المعارضة الرئيسي، أي حزب العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، الحكومة علناً بتنفيذ هذه الهجمات. وكان ثلاثة من المعارضين المستهدفين أعضاء في فريق يضم ٦٧ عضواً في البرلمان وجهوا رسالة إلى الرئيس في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ أعربوا فيها عن قلقهم إزاء توتر الحالة السياسية وحثوا فيها الرئيس على إعادة فتح الحوار مع المعارضة.

٢٢- وعندما زار الخبير المستقل البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان الوضع قد تحسن. فقد توصل رئيس بوروندي والأحزاب السياسية المعارضة إلى اتفاق من أجل تشكيل حكومة جديدة تعكس تركيبة المجتمع البوروندي، وتتوافق إلى حد ما وأحكام الدستور المؤقت. وينص الاتفاق على توزيع المناصب الوزارية بحسب عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب في البرلمان في الانتخابات. وتتألف الحكومة الجديدة من وزراء ونواب وزراء من الجنسين يمثلون مختلف الأحزاب السياسية والمجموعات الإثنية.

٢٣- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أي بعد إبرام الاتفاق بفترة وجيزة، تدهور الوضع عندما اندلعت أزمة سياسية في الجمعية الوطنية. وقاطع نواب من المعارضة جميع جلسات البرلمان احتجاجاً على الأساليب التي استخدمها الحزب الحاكم لإقالة النائبة الأولى لرئيس البرلمان في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٤- وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، ألقى مجهولون قنابل يدوية على منازل أربعة من أعضاء البرلمان. وكان من بين المنازل المستهدفة منزل النائبة الأولى السابقة لرئيس الجمعية الوطنية، فضلاً عن ثلاثة أعضاء منشقين عن الحزب الحاكم. ويبدو أن تلك الهجمات أيدت ما أعرب عنه ٤٦ نائباً، من شواغل أمنية في رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢٥- وبعد تشكيل مجلس الوزراء الجديد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بقيت الحالة هشة في كانون الأول/ديسمبر. واستمر الخصام السياسي والجمود في البرلمان حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مما دفع رئيس الحزب الحاكم إلى إرسال خطاب إلى رئيس الجمعية الوطنية طلب فيه عرض حالة النواب المتمردين من الحزب الحاكم على المحكمة الدستورية. وبناءً عليه، أحيلت المسألة إلى المحكمة التي رأت أن شغل أولئك النواب البالغ عددهم ٢٢ نائباً مقاعد في البرلمان هو أمر مخالف للدستور. وفقد النواب المعنيون مقاعدهم في البرلمان، فعيّن الرئيس محلّهم أعضاء جدداً من أنصار الحزب، وأتاح للحزب الحاكم بذلك استعادة أغلبيته في البرلمان.

٢٦- وكان هذا القرار موضع تنديد واسع النطاق في أوساط خبراء القانون وعامة البوروندیين الذين اعتبروه محاولة سافرة من السلطة التنفيذية لاستخدام الجهاز القضائي لمآرب سياسية. والتقى الخبير المستقل بممثلين للنواب المعنيين والمجتمع الدولي في بوروندي، وبرئيس رابطة المحامين المحلية، وقيل له إن مواد دستور بوروندي التي استندت إليها المحكمة الدستورية في قرارها لا تنطبق في هذه الحالة. ورأى هؤلاء الممثلون أن القرار قد اتُّخذ بدوافع سياسية.

٢٧- وتفاقمت الحالة السياسية نتيجة لقرار المحكمة الدستورية. والتقى الخبير المستقل بممثلين لجميع الأحزاب السياسية الكبيرة، بما في ذلك الحزب الحاكم. وتذمرت أحزاب المعارضة من ضيق الحيز السياسي المتاح لها، إذ كانت تتعرض لتحرش الأجهزة الأمنية الحكومية كلّما أرادت عقد اجتماع؛ وبينما كان الحزب الحاكم حراً في أن يعقد اجتماعات دون أي قيد، فقد مُنعت أحزاب المعارضة من عقد أي اجتماع على الإطلاق. وتلقى الخبير المستقل رسائل وجهتها السلطات إلى جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، اتضح فيها أن الحزب ممنوع من عقد أي اجتماعات. ومما يزيد الأوضاع سوءاً أن حملة انتخابات عام ٢٠١٠ قد انطلقت فعلياً. وحرمان الأحزاب السياسية الأخرى من حق عقد اجتماعات إنما يعني حرمانها من حق المنافسة في الانتخابات المقبلة. وعلاوة على ذلك، رفضت الحكومة تسجيل أحد الأحزاب السياسية المعارضة.

٢٨- ويزيد الحالة السياسية تعقيداً أن قيادة حركة قوات التحرير الوطنية عادت إلى العاصمة دون أن يكون لها وضع رسمي. وفي حين أن عودة قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو إلى بوجمبورا قد شكلت تطوراً إيجابياً، فقد عقّدت المعادلة السياسية بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وطلبت قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو تسجيلها كحزب سياسي وإدماج قواتها في جهاز أمن البلد. ورفضت الحكومة هذا الطلب واقترحت في المقابل تجميع المقاتلين، وفقاً لاتفاق وقف إطلاق

النار، في معسكرات محددة؛ وبعد عملية التحقق، يمكن استيعاب البعض منهم في أجهزة الأمن ويُسرّح الآخرون. وبخصوص تسجيل الحزب، أشارت الحكومة إلى أن الاسم، الذي له دلالات إثنية، غير مقبول لأنه مخالف لدستور البلد.

٢٩- وأفضى انقطاع الحوار بين الحكومة والمعارضة، وحظر اجتماعات الأحزاب المعارضة، وعدم التقدم في إيجاد حل يرضي الطرفين بخصوص قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو، إلى نشوء وضع يهدد بانفجار خطير في بوروندي. ويتحدث الكثيرون في بوروندي عن خطر حدوث مواجهة عنيفة، وهو حديث ينبغي ألا يُستخف به لأسباب عدة أولها أن استخدام العنف لتسوية النزاعات السياسية ليس غريباً عن تاريخ بوروندي. إذ لم يعرف هذا البلد البتة سلماً حقيقياً منذ أن نال استقلاله، ذلك أن الأحزاب الساعية إلى إثبات ما تعتبره حقوقها، أو إقامة نوع من العدل المزعوم، لم تتورع عن استخدام القوة المسلحة ضد خصومها. وأسفرت موجات العنف الدورية هذه عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وثاني تلك الأسباب هو أن وجود الأسلحة النارية (ويقدر عددها بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح) في أيادي السكان يشكل خطراً فعلياً على السلم في ظرف يتسم بالتعقيد السياسي. وثالثها وجود عدد كبير من المقاتلين المسرّحين الغاضبين ممن يفتقرون إلى وظيفة يُسترزق منها ويسهل على السياسيين بلا شك التلاعب بعقولهم. ورابعها أن الحالة الاقتصادية الراهنة في البلد، إذ تتسم بارتفاع معدل البطالة وأسعار السلع الأساسية ونقص دائم في المواد الغذائية، تشكل حقلاً خصباً جاهزاً لتجنيد المقاتلين.

٣٠- وقد ناشدت الشخصيات السياسية المعارضة المجتمع الدولي التدخل لمنع نشوب صراع دام. غير أن الحكومة تبدو غير مقتنعة بضرورة هذا التدخل وما زالت تعتقد أن حالة البلد على ما يرام والبرلمان يسير كما يجب منذ استبعاد النواب البالغ عددهم ٢٢ نائباً.

٣١- ويناشد الخبير المستقل المجتمع الدولي مساعدة البوروندیين على إيجاد حل للأزمة الراهنة. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يدرك حق الإدراك وجود خطر محدق بالسلم في بوروندي. بيد أنه يبدو مبالغاً في الحرص على المجاملات الدبلوماسية أو مفرطاً في انشغاله بحسن سير البرلمان ظاهراً - ولو كان ذلك على حساب الدستور - كي يتحدث إلى الجهات المعنية بصراحة. ويوصي الخبير المستقل بأن يقف المجتمع الدولي إلى جانب الحكومة والمعارضة، مهما كانت القيود، بغية منع اندلاع أزمة أخرى في هذا البلد.

ألف - الأمن

٣٢- يتسم الوضع الأمني بتزايد الهجمات المسلحة التي يشنها أعضاء مزعومون في قوات التحرير الوطنية على السيارات بصفة خاصة. ونتيجة لذلك، لقي عدد كبير من المدنيين مصرعهم خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير. وكان بعض الضحايا من المعارضين أو مقاتلين سابقين مُسرّحين كانوا ينتمون إلى المجلس الوطني للدفاع والديمقراطية - قوات الدفاع والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، أفادت مصادر بأن ١٨ شخصاً ينتمون إلى أحزاب معارضة اغتيلوا في أوائل عام ٢٠٠٨، ويُدّعى أن إدارة الاستخبارات الوطنية مسؤولة عن تلك العمليات. وأكّد صحة هذه المعلومات أعضاء في المجتمع المدني في بوروندي كما أكدتها الأمم المتحدة.

٣٣- وأُبلِغ الخبير المستقل أيضاً أن قوات التحرير الوطنية انقسمت وأن العديد من المقاتلين تركوا الحركة والتحقوا بمركز التسريح في بوجمبورا رورال. ونفت قيادة قوات التحرير هذا الادعاء واعتبرت الحكومة مسؤولة عن بث الانشقاق لإضعاف الجبهة وجناحها العسكري. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، حلّ ببوجمبورا رورال فريق يدّعي أنه منشق عن قوات التحرير والتحق بمركز تسريح مؤقت في سيتيبوك. وفي ٤ و٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نشبت مواجهة مسلحة بين منشقين عن قوات التحرير وأنصار لها في مقاطعتي بوجمبورا ميري وسيتيبوك. وأسفرت المواجهات عن وقوع ما يزيد عن ٢٠ قتيلاً في صفوف المنشقين ونزوح عدد كبير من السكان المحليين عن ديارهم خوفاً من حدوث هجمات أخرى.

٣٤- وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شنّ أفراد يُدّعى أنهم من قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو - هجمات متزامنة على ثلاثة مواقع تابعة لقوات الدفاع الوطنية في بلدة موزيغاتي بمقاطعة بوبترا. وأسفر الهجوم عن مقتل جندي من قوات الدفاع وجرح جندي ومدني. كما دُمّر منزل، وبات سكان ثلاثة تلال في البلدة مجبرين على مغادرة منازلهم ليلاً لأسباب أمنية. ونشبت مواجهة أخرى في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، في البلدة ذاتها، أبلغ فيها عن مقتل خمسة أفراد يُدّعى أنهم من قوات التحرير وجرح ثلاثة جنود من قوات الدفاع.

٣٥- وفي تطور آخر، نشب قتال بين قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو - وقوات الدفاع الوطنية عشية ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتفيد المعلومات المستقاة خلال البعثة بأن قوات التحرير هي التي بدأت العمليات القتالية مستخدمة أسلحة ثقيلة ضد قوات الحكومة بالقرب من بوجمبورا. وأسفر القصف العشوائي لأهداف في بوجمبورا والمقاطعات المحيطة بها عن سقوط ضحايا من المدنيين وإلحاق أضرار بالمنشآت المدنية، بما في ذلك جامعة بوروندي ومقار بعثات دبلوماسية ومنازل خاصة. وأفادت مصادر أن عمليات انتقام قد نُفّذت ضد المدنيين وأن منشآت مدنية قد استُخدمت دروعاً، فضلاً عن تنفيذ عمليات عسكرية في مناطق آهلة بالسكان. ففي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على سبيل المثال، قُتل ثلاثة مدنيين وجُرح ثمانية في هجمات شتى في بلدة جيهنغا بمقاطعة بوبترا. وإضافة إلى ذلك، قُتل شخصان يدّعى أنهما من قوات التحرير على أيدي جنود من قوات الدفاع في بلدة بوغاراما في مقاطعة بوجمبورا رورال.

٣٦- ونتيجة لذلك، ألقت الحكومة القبض على أكثر من ١ ٠٠٠ شخص يُدّعى أنهم من أعضاء قوات التحرير، من بينهم ١٧ فتاة كُنّ في مدارس ثانوية في مقاطعة بوجمبورا رورال. وقد أفرج عن الفتيات بتدخل من السلطات البلدية. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قام مسؤولون في قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بزيارة ٣٨ فرداً يُدّعى أنهم من أعضاء قوات التحرير كانوا محتجزين في زنزانتين بمقاطعة بوجمبورا ميري، وعدة سجناء آخرين محتجزين في مقاطعة كايانزا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويبعث هذا الوضع على القلق لا سيما أن بعض المصادر أبلغت بالفعل عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان فيما يتصل بتلك الاعتقالات. ويشكّل اعتقال أفراد يدّعى انتماؤهم إلى قوات التحرير واحتجازهم رغم عدم مشاركتهم في القتال أو عدم اتهامهم بأي جرم مزعوم خرقاً واضحاً لاتفاق وقف إطلاق النار.

باء – العدالة الانتقالية

٣٧- لاحظ الخبير المستقل إحراز تقدم صوب إرساء آليات العدالة الانتقالية في بوروندي. وقد وقّعت الحكومة والأمم المتحدة اتفاقاً في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بغرض تشكيل لجنة توجيهية ثلاثية تضم ممثلين للحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وتضطلع هذه اللجنة بتنظيم مشاورات وطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية. ومع أن إنشاء اللجنة يمثّل خطوة مهمة إلى الأمام، فلا تزال التساؤلات قائمة بشأن المحكمة الخاصة وعلاقتها بلجنة الحقيقة والمصالحة. وينبغي أن تكون المسألة موضوع مزيد من المناقشات في الوقت المناسب بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية بغية ضمان التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة خلال الصراعات البوروندية ومقاضاة الجناة.

٣٨- ونمى إلى علم الخبير المستقل أن اللجنة التوجيهية واجهت مشكلة نقص في الموارد والإمداديات، مما عرقل انطلاق أعمالها. واشتكى بعض أعضاء اللجنة من طول الإجراءات المتصلة بصرف أموال صندوق بناء السلم. وفي وقت الزيارتين، كان الصندوق قد وافق على تخصيص ما يناهز ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل المشروع. ومن المهم التذكير بأن اللجنة التوجيهية لم تتمكن من العمل على نحو سليم بسبب عدم احترام اتفاق ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد أرجئت عدة اجتماعات بمبادرة من رئيس تلك اللجنة. وأفادت مصادر بأن الحكومة تمارس ضغوطاً على بعض ممثلي الحكومة والمجتمع المدني بهدف تركيز عمل اللجنة على المصالحة الوطنية وصرف نظرها عن لجنة الحقيقة والمصالحة وعن المحكمة الخاصة.

٣٩- وكان من المقرر أن تستغرق العملية برمتها ١٢ شهراً ابتداءً من تاريخ موافقة صندوق بناء السلم على المشروع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومن الواضح أن العملية ستتأخر بسبب المنهجية التي اقترحها أعضاء اللجنة التوجيهية، والتي تقتضي مشاركة جميع الأعضاء في جميع المشاورات المعقودة في البلد، بدلاً من عقد اجتماعات منفصلة بقيادة كل عضو. وبالنظر إلى حجم البلد وإلى الأعداد القصوى للمشاركين المتوقعين، ستلقي هذه المنهجية حتماً عبئاً إضافياً على عاتق اللجنة.

٤٠- وفي أثناء ذلك، أنشأ بعض أعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية غير الحكومية مجموعة تدعى "أصدقاء بوروندي" بهدف دعم عملية العدالة الانتقالية. وتتوخى هذه المبادرة إعادة تأكيد اهتمام المجتمع الدولي بالعملية وتعزيز الحوار بين الجهات المعنية. وستضم هذه المبادرة ممثلين للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجنوب أفريقيا وسويسرا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

جيم – اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان

٤١- لقد أحرز تقدم في عملية إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير. وكانت حكومة بوروندي قد أدرجت مسألة إنشاء لجنة من هذا القبيل في صياغة خطتها الاستراتيجية للحد من الفقر باعتبارها من أولويات الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. وأوصى الخبير المستقل، في تقريريه المقدمين إلى الجمعية العامة (الفقرة ١١٨ من الوثيقة A/61/360) وإلى مجلس حقوق الإنسان (الفقرة ٩١ من الوثيقة A/HRC/4/5)، بأن يدعم المجتمع الدولي الحكومة في إنشاء لجنة لحقوق الإنسان تتسم بالمصداقية والاستقلال بغية تدعيم القدرة الوطنية على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في بوروندي.

٤٢- ووافق المجتمع الدولي، من خلال لجنة بناء السلام، على مشروع يدعم المشاورات التحضيرية تمهيداً لإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان. وبُوشرت المشاورات التحضيرية في تجمع كبير حشده رئيس بوروندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهذا المشروع هو واحد من جملة من المشاريع ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز السلم في بوروندي وتولّت تنسيقه الوزارة المعنية بحقوق الإنسان. كما استفاد من دعم شركاء آخرين، وبالتحديد من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبعد حلقة العمل الافتتاحية، نُظّمت في جميع أنحاء البلد، بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، سلسلة من أنشطة التوعية، مثل الحلقات الدراسية ونقاشات في وسائط الإعلام بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، ووسائط الإعلام، ومجموعات دينية، وقوات الدفاع والأمن، ومجموعات نسائية وشبابية، وأقلية باتوا، وشيوخ القبائل.

٤٣- وأقرّت اللجنة التقنية للمتابعة، المؤلّفة من أعضاء من الحكومة والمجتمع المدني، خطة عمل اللجنة المقترحة وميزانيتها في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. غير أن الميزانية لم تدمج في الميزانية الوطنية لعدم وجود قانون ينص على ذلك.

٤٤- وأُعلم الخبير المستقل، خلال زيارته الثانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أن الحكومة بصدد النظر في تركيبة اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وكيفية تشغيلها. غير أنه لا يُعرف بعد ما إذا كان ذلك القانون سيُسند ولاية قوية إلى اللجنة وفقاً لمبادئ باريس. وفي هذا الصدد، يناشد الخبير المستقل حكومة بوروندي الموافقة على مشروع القانون الذي قدّمته وزارة حقوق الإنسان وعرضه على البرلمان دون تأخير.

رابعاً – حالة حقوق الإنسان

ألف – الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان

١- انتهاكات الحق في الحياة

٤٥- ارتكبت وكالات إنفاذ القانون وحركة التمرد، خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، عدة انتهاكات للحق في الحياة. فعلى سبيل المثال، اغتال أفراد من الشرطة اثنين من أعضاء إدارة الاستخبارات الوطنية في مقاطعة روتانا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وادّعت الشرطة أنهما قتلا خلال عملية تهدف إلى تفكيك شبكة قطّاع طرق. ونفى ممثلون للمجتمع المدني والسكان المحليون هذا الادّعاء إذ أفادوا أن الجثتين قد عُثر عليهما في النهر في ١١ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٧ وقد أوثقتا معاً وبدت عليهما آثار رصاص في الصدغ توحي بأنهما أُعدما دون محاكمة.

٤٦- وأفادت مصادر بأن مقاتلين في قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو قاموا، دون محاكمة، بإعدام رجل وابنيه اتهموا بممارسة الشعوذة في بوجمبورا رورال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ويبدو أن الضحايا كانوا وجيرانهم يتنازعون قطعة أرض. ويبين هذا الحادث عجز القوات الحكومية عن حماية المدنيين في أرياف بوجمبورا حيث لا يزال مقاتلو قوات التحرير الوطنية ناشطين.

٤٧- وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أُلقي القبض على جندي يدّعى أنه قتل رجلاً وسرق دراجته النارية وأخفاها في ثكنة المنطقة العسكرية الخامسة. ولم يكن باستطاعة الخبير المستقل أثناء الزيارة تأكيد ما إذا كان الجندي لا يزال محتجزاً. وإضافة إلى ذلك، قام موظف في إدارة الاستخبارات الوطنية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بقتل مدني في حي هيبا في بلدة كمنجي بمقاطعة بوجمبورا ميري. وعلى إثر ما حدث، حاول بعضهم أن يقتص من القاتل بسحله، قبل أن تنقذه السلطات وتنقله إلى مستشفى ثم إلى مكان آمن.

٢- انتهاكات الحق في السلامة الجسدية

٤٨- تحسن احترام الحق في السلامة الجسدية تحسناً طفيفاً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وقد يعزى ذلك إلى الحملات الدعوية ودورات التدريب المكثفة التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وأُبلغ الخبير المستقل أثناء زيارته بأن دورات التدريب هذه موجهة لموظفي إنفاذ القانون فضلاً عن المسؤولين الإداريين الذين يُدّعى ضلوعهم في اعتداءات جسدية على أفراد مشتبه بهم. غير أن ادعاءات إساءة المعاملة من جانب قوات الأمن ومقاتلي قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو ظلت تشكل مصدر قلق شديد. فعلى سبيل المثال، قام ضابط عسكري في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ باغتصاب فتاة في العشرين من العمر كانت طالبة في المدرسة الثانوية لكابونغا في مدينة نيانزا - لاك بمقاطعة ماكمبا. وقد أصيبت الضحية في الوجه والصدر لأنها حاولت الدفاع عن نفسها. وقد مارس عليها أقارب الجاني ضغوطاً لحملها على الزواج به. لكن الفتاة لم تذعن ورفعت القضية إلى العدالة. وقد فتحت السلطات تحقيقاً وألقت القبض على الجاني. وأُبلغ الخبير المستقل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أن الجاني محتجز رهن المحاكمة العسكرية في المنطقة العسكرية الإقليمية الخامسة.

٤٩- وأفادت مصادر أيضاً بأن الشرطة مسؤولة عن بعض حالات انتهاك الحق في السلامة الجسدية خلال عمليات تهدف إلى مكافحة أعمال لصوصية. وفي بعض الحالات، أطلقت الشرطة النار على مجرمين دون أن تحاول إيقافهم؛ وفي حالات أخرى، استُخدم العنف أثناء عمليات سطو استهدفت عموم الناس. ومن بين أخطر الحالات قتل رجل وإصابة آخر على يد شرطي في محاولة سطو وقعت في مقاطعة نغوزي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتفيد المصادر بأن الجمهور انهال على الشرطي ضرباً حتى الموت.

٣- انتهاكات الحق في التجمع وفي حرية التعبير

٥٠- يشكل الحق في التجمع والحق في حرية التعبير في بوروندي مصدر قلق شديد لأحزاب المعارضة. فلطالما حرمت الحكومة، بواسطة رؤساء المقاطعات والبلدات، أحزاب المعارضة من ممارسة هذين الحقين. وتفيد المعلومات الواردة أن باستطاعة الحزب الحاكم وحده تنظيم اجتماعات دون تصريح. وقد أدانت عدة منظمات غير حكومية ومنظمات مدنية هذه الممارسة في بوروندي.

٥١- وقد تلقّى الخبير المستقل نسخاً من عدة رسائل موجّهة من رؤساء مقاطعات مختلفة رفضت فيها السلطات التصريح لأحزاب معارضة بتنظيم اجتماعات عادية. فعلى سبيل المثال وجّه رئيس بلدية ماتونغو بمقاطعة كايانزا، في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، رسالة إلى رئيس الفرع المحلي لجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي يعلمه فيها

بحظر اجتماعات الجبهة. كما أفاد أن رئيس المقاطعة أصدر هذا القرار في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ولا يقتضي عقد اجتماعات سياسية من هذا القبيل، وفقاً لقانون بوروندي، الحصول على أي تصريح من السلطات؛ وليس على منظمي تلك الاجتماعات سوى إشعار الإدارة المحلية بذلك.

٥٢- ويساور الخبيرَ المستقل قلق شديد بشأن انتهاكات الحق في حرية تنظيم الاجتماعات في بوروندي. وتبدو الحكومة عازمة على لجم أي حزب سياسي يمكن أن ينافس الحزب الحاكم خلال الانتخابات المقبلة المقرر تنظيمها في عام ٢٠١٠. ويثير هذا الوضع قلقاً شديداً لأن الحزب الحاكم يسيطر على جميع أجهزة الإدارة في البلد. وقد أقالت الحكومة بعض المسؤولين الإداريين المنتخبين من أحزاب سياسية أخرى لا سيما في مقاطعة بوجمبورا رورال. ويمكن أن يؤدي استمرار هذا الوضع إلى مواجهات بين وكالات إنفاذ القانون والمعارضة لأن هذه الأخيرة أكدت عزمها على تنظيم اجتماعات بالقوة إذا مُنعت من تنظيمها سلمياً.

٥٣- ويناشد الخبير المستقل الحكومة أن تكف عن تطبيق هذه السياسات التمييزية لأنها يمكن أن تفضي إلى مواجهات خطيرة بينها وبين الأحزاب السياسية المتضررة. وفي هذا الصدد، يجب أن يؤدي المجتمع الدولي دوراً نشطاً في تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة بغية تحسين الإعداد للانتخابات المقبلة. ويجب أن يكثف المجتمع الدولي تعاونه في سبيل ضمان بيئة أكثر ملاءمة لسير هذه العملية، وإلا فيُحتمل أن تسقط بوروندي في دوّامة عنف جديدة ستهدّد استقرار المنطقة.

٤- العنف الجنسي

٥٤- سُجلت زيادة في حالات العنف الجنسي في بوروندي منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. ومن كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، سجل قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ٦٠٩ حالات عنف جنسي، بما فيها الاغتصاب. ولا يزال الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال شائعاً. وسُجل منذ بداية عام ٢٠٠٨ ارتفاع في حالات الاغتصاب الجماعي. ولا تصل معظم الحالات إلى المحاكم لأن الجناة يُفرج عنهم أثناء التحقيقات الأولية أو يفرون من الحبس في مخافر الشرطة. ويقال إن الحالات التي تصل إلى المحاكم نادراً ما يُفصل فيها لأن الإجراءات مفرطة الطول والتعقيد بالنسبة إلى الضحايا والشهود. وتفيد مصادر بأن بعض الحالات تحدث داخل مخافر الشرطة؛ فعلى سبيل المثال، قام شرطي، في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حوالي العاشرة ليلاً، باغتصاب فتاة في السادسة عشرة من العمر في زنزانة تقع في بلدة موساغا بمقاطعة بوجمبورا ميري. كما حاول شرطي آخر اغتصابها لكن شرطياً ثالثاً تدخل لمنعه عندما انتبه إلى صراخ الضحية. وأوقف الشرطيان في ١٩ و٢٠ كانون الثاني/يناير على التوالي. غير أن الفاعلين فرّا من مخفر الشرطة ليلة ٢١ كانون الثاني/يناير، قبل أن يُلقى القبض على أحدهما في تلك الليلة.

٥٥- وتستمر تسوية العديد من حالات العنف الجنسي بالتراضي خارج المحاكم. إذ ما زالت أسر الجناة تقترح على أسر الضحايا تعويضاً أو أنها تقترح أن يتزوج الجاني الضحية. ويُدّعى أن بعض المسؤولين في الإدارة والشرطة يدعمون هذه الممارسة. ونتيجة لذلك، تبقى ظاهرة العنف الجنسي مستشرية ومن غير المرجح أن تتراجع في المستقبل القريب.

٥٦- ولن تزول هذه الظاهرة حتى يتمّ إصلاح النظام القضائي وتتوافق القوانين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فقد ساهمت القوانين الحالية في إفلات الجناة من العقاب في قضايا الاغتصاب. وتعتقد المنظمات غير الحكومية أن جميع مستويات السلطة، من الوزارات المختصة إلى مستوى البلديات، ينبغي أن تكثف مشاركتها في مكافحة العنف الجنسي. ولا بد أن تلتزم بالتصدي لهذه المشكلة وأن تأمر وكالات إنفاذ القانون المختصة بمعاقبة الضالعين في قضايا العنف الجنسي بصرامة قصوى طبقاً للقانون. وقد أفادت وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان وشؤون المرأة أن زيادة حوادث العنف الجنسي يمكن أن تعزى إلى زيادة حالات إبلاغ الشرطة بفضل ما يضطلع به الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني من أنشطة توعية منذ الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥٧- وأُبلغ المقرر الخاص بأن الحكومة درست مشروع قانون الأسرة والإرث في عام ٢٠٠٦. ويُناقش هذا القانون منذ ما يربو على ثماني سنوات، وينبغي أن تعرضه الحكومة على البرلمان في أقرب وقت ممكن.

باء - الإفلات من العقاب

١- مجزرة غاتومبا

٥٨- لم تحرز حكومة بوروندي تقدماً في قضية تقتيل ١١٩ كونغوليا، معظمهم من النساء والأطفال، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في غاتومبا. وأفادت السلطات بأن وزارة العدل قامت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتشكيل لجنة تحقيق قضائي للعثور على الجناة. وأوقف شخصان فيما يتصل بهذه المجزرة. وأفادت الحكومة أن اللجنة لم تستطع إعداد تقرير بسبب نقص التعاون من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد المدعي العام أنه سيتعين على اللجنة الذهاب إلى ذلك البلد لاستجواب من قد تكون لديهم معلومات عن المجزرة. غير أن حكومة بوروندي لم تطلب من نظيرتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعيين قاض لتلك اللجنة. وأفادت مصادر مدنية بأن قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو ضالعة في المجزرة وأن الحكومة لم تنشر التقرير خوفاً من أن يؤثر ذلك سلباً على عملية السلام مع تلك القوات.

٥٩- وكما أشير إليه آنفاً، ألقت سلطات بوروندي القبض على شخصين يُدّعى ضلوعهما في المجزرة. والتقى الخبير المستقل بأحدهما خلال زيارتيه؛ ولم يكتف الرجل بنفي ضلوعه في الجريمة بل أعلم المقرر الخاص أيضاً بأنه لم يمثل أمام المحكمة منذ إلقاء القبض عليه في عام ٢٠٠٤. ويناشد الخبير المستقل المدعي العام إحالة المحتجز إلى المحكمة كي يلقى محاكمة عادلة.

٦٠- ويساور الخبيرَ المستقل قلق شديد بشأن عدم اهتمام الحكومة بهذه المجزرة رغم قرار مجلس الأمن ١٥٧٧(٢٠٠٤) الذي طلب فيه المجلس إلى الحكومة أن تحقق في القضية وتكفل مقاضاة المسؤولين عن المجزرة. ويرى الخبير المستقل أن الحكومة لن تقتنع بضرورة تسوية هذه القضية إلا باستمرار ضغوط المجتمع الدولي عليها.

٢- مجزرة موبينغا[١]

٦١- أعرب الخبير المستقل في تقريريه السابقين (A/HRC/4/5 وA/62/213) عن قلقه العميق إزاء عدم توفر الإرادة السياسية لمقاضاة المتورطين في مجزرة موبينغا؛ وبالفعل، يبدو أن الحكومة تحاول استخدام جميع الأساليب القانونية والإدارية لطمس الحقيقة. ولم تُنشر البتة استنتاجات مختلف اللجان التي أنشأتها الحكومة للتحقيق في القضية. وأعلم المدعي العام الخبيرَ المستقل بأن القضية أحيلت إلى المحكمة العسكرية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لأن اللجنة الثالثة قد خلصت إلى عدم ضلوع مدنيين في هذه المجزرة. وأكدت المحكمة العسكرية أنها استلمت القضية وأن التحقيق جارٍ وأنها ستنظر في القضية في غضون أشهر. وأضاف المدعي العام أن جميع المعلومات التي جمعتها اللجان أضيفت إلى ملف القضية. لكن من غير المقرر نشر تقرير عن مجزرة موبينغا لأن جميع اللجان قضائية وليست سياسية. وقد اتخذ قرار عدم نشر التقرير وفقاً للقانون الجنائي في بوروندي.

٦٢- ويجب التذكير بأن تحقيقات قضائية عديدة أجريت بشأن مجزرة موبينغا في السنتين الماضيتين. وقد كشفت عن ضلوع بعض المدنيين، والقائد السابق للمنطقة العسكرية الرابعة العقيد فيتال بنجيريمانا، والبعض من ضباطه. وأُلقي القبض على ضابطين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لكن العقيد بنجيريمانا نُقل إلى مقرّ قوات الدفاع الوطنية في بوجمبورا في منتصف عام ٢٠٠٧. وأفاد الضابطان المتهمان أمام أعضاء لجنة التحقيق القضائية بأن العقيد بنجيريمانا قد أمر بنقل ٣١ فرداً من المخيّم العسكري نُقلوا إلى روفوبو بارك حيث أُعدموا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أصدر رئيس لجنة التحقيق الأولى أمراً بإلقاء القبض على العقيد بانجيريمانا، لكن هذا الأمر لم ينفّذ أبداً.

٦٣- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، غادر العقيد بانجيريمانا بوروندي إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. ويقال إنه أدلى قبل مغادرته ببيان عام ادّعى فيه تورط بعض الأعضاء السامين في الحكومة في تلك المجزرة. وزعم أنه تلقّى أمراً من وزير الدفاع بإعدام كل المشتبه بهم من أعضاء قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو في مقاطعة موبينغا. ونفى الوزير تلك الادّعاءات في مؤتمر صحفي.

٦٤- وأكّدت حكومة بوروندي إرسال طلب تسليم إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالعقيد بنجيريمانا. وعلاوة على ذلك، تفيد مصادر بأن جميع أفراد الشرطة والجيش تلقوا أمراً رسمياً بإلقاء القبض عليه إذا ما شوهد في إقليم بوروندي. غير أن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لم تنفّذ الطلب بعدُ.

٦٥- ولاحظ الخبير المستقل في زيارته الأخيرة عدم اتخاذ أي إجراء ملموس لتسليم العقيد بنجيريمانا منذ فراره من بوروندي. وعلاوة على ذلك، أعلنت المحكمة العسكرية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أنها غير مختصة للبت في القضية لأن المؤسسة كانت قد سرّحت الضابطين المتهمين. ويأسف الخبير المستقل لأن المحكمة العسكرية لم تأخذ بعين الاعتبار وضع الجانيين وقت ارتكاب الجريمة. وقد طعن محامي الدفاع في قرار المحكمة العسكرية، لكن موعد البت في القضية غير معروف.

---

(١) في الفترة ما بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦، أُلقي القبض على نحو ٣٠ شخصاً أو اختفوا أو أُعدموا دون محاكمة في موبينغا.

٦٦- ويأسف الخبير المستقل لأن المدّعي العام قد أطلق سراح الموظفين المدنيين الذين اعتُقلوا فيما يتصل بالمجزرة دون محاكمتهم. وتجاهل النائب العام استنتاجات التحقيقين الأولين التي خلصت إلى تورّط مدير مكتب الاستخبارات في موبينغا وأعضاء آخرين في المجلس المحلي يدّعى أنهم اعتقلوا الضحايا ونقلوهم إلى المخيّمات العسكرية في سيارة المدير. ويعكس هذا القرار عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة لمقاضاة المتهمين بالمشاركة في المجزرة.

٦٧- ويبقى انعدام الشفافية وعدم التزام حكومة بوروندي بمكافحة الإفلات من العقاب مصدر قلق كبير بالنسبة إلى الخبير المستقل الذي يعتقد أن الحكومة غير مهتمة بمقاضاة المتورطين في هذه المجزرة الشنيعة، بل تفضل المماطلة إلى أن يتلاشى اهتمام المجتمع الدولي بالمسألة.

جيم - الإصلاح القضائي

٦٨- لا تزال إقامة العدل واهنة وتساهم في تفشي ظاهرة خضوع القضاء لحكم الغوغاء في البلد. فمن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أُبلغ عن أكثر من ٢٣ حالة في معظم المقاطعات. ومن بين ضحايا هذه الظاهرة أناس مشتبه بارتكابهم جرائم شتى بمن فيهم أفراد يشتبه بأنهم يمارسون الشعوذة. ويشكل انعدام الثقة في الشرطة والقضاء السبب الرئيسي في هذه الظاهرة. وإضافة إلى ذلك، تساهم في إضعاف الجهاز القضائي ادّعاءاتُ تدخل الجهازين السياسي والتنفيذي في المهام القضائية لحماية المتورطين في جلّ قضايا انتهاك حقوق الإنسان.

٦٩- وتظل السجون في بوروندي مكتظة على نحو مفرط. ويواجه النظام تحديات خطرة من حيث نقص القدرات والتجهيزات. فأغلبية المحتجزين في معظم السجون ينتظرون محاكمتهم منذ أكثر من سنة. ولا وجود لإجراء واضح يتيح للمحتجزين الطعن في احتجازهم رهن المحاكمة. ويساهم في اكتظاظ السجون نقص قدرات الجهاز القضائي في مجال التحقيق وسوء معالجة القضايا. ولم ينجح مكتب المدّعي العام في المشاركة بنشاط في معالجة القضايا قبل جلسات الاستماع. ومن العوامل المساهمة أيضاً ظاهرة إحالة القضايا إلى المحكمة دون التحقيق فيها كما يجب وعدم تطبيق أصول المحاكمات على نحو متسق. وكثيراً ما أدّى سوء مسك السجّلات وعدم التنسيق في التعامل مع الشهود والمشتبه بهم إلى عدم مثول المعنيين أمام المحاكم. وعلاوة على ذلك، أفادت مصادر بأن اختفاء ملفات المحاكم شائع.

٧٠- ومن بين التجاوزات الرئيسية الملاحظة ممارسة الاحتجاز لفترة تفوق الحد القانوني والاحتجاز غير القانوني والاحتجاز بسبب مخالفات بسيطة. وفي معظم الحالات، بُرّر الاحتجاز المطوّل بعدم توفر وسائل لنقل المحتجزين من أماكن الاحتجاز إلى المحاكم لأغراض الجلسات أو من أماكن الاحتجاز إلى السجون. كما تسبّبت عدة إضرابات نظّمها القضاة خلال الفترة التي يتناولها التقرير في زيادة تأخير النظر في القضايا.

٧١- وناشد الخبير المستقل في تقريريه السابقين (الفقرة ٩١ من الوثيقة A/HRC/4/5 والفقرة ٦١ من الوثيقة A/61/360) المجتمع الدولي دعم جهود حكومة بوروندي من أجل إصلاح الجهاز القضائي. وقد لاحظ خلال زيارتيه أن الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة والأمم المتحدة بصدد تمويل عملية إعادة تأهيل بعض البنى الأساسية القضائية في بوروندي. وقد أُقرّ مشروعان مموّلان من صندوق بناء السلم وبدأ تنفيذهما بهدف

إعادة تأهيل المحاكم وإنفاذ قراراتها. وقام الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية غير حكومية بترميم عدة محاكم وتجهيزها. وقدّمت منظمات دولية غير حكومية مختلفة إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تدريباً للموظفين القضائيين. وبالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان قُدّم مشروع قانون العقوبات المنقّح إلى البرلمان في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، في حين لا تزال الحكومة تنظر في مشروع قانون العقوبات الإجرائي المنقّح.

٧٢- غير أن تلك البرامج والاستثمارات لا يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة إذا لم يلتزم كل من الحكومة والموظفين القضائيين بتعزيز إقامة العدل واحترام إجراءات المحاكمة العادلة فيما يتصل بالقضايا المعروضة على المحاكم. وينبغي أن توفر الحكومة المزيد من الموارد للنظام القضائي، كما ينبغي أن يتحمّل القضاة مسؤولية أكبر عن أفعالهم أو أوجه تقصيرهم خلال أنشطتهم المهنية. ولا بد من التحقيق بالكامل في ادّعاءات الفساد وانعدام الحس المهني في تناول القضايا الجنائية بغية استعادة ثقة الناس.

دال – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٣- تبقى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مصدر قلق شديد على غرار ما جاء في تقريري الخبير المستقل السابقين. وقد وضعت الحكومة في عام ٢٠٠٦ برنامج تعليم ابتدائي مجاني. وحظي البرنامج بدعم المجتمع الدولي عن طريق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. وقدّمت بعض برامج التعاون الإنمائي دعماً طويل الأمد إلى وزارة التعليم بهدف النهوض بالتعليم في بوروندي. وتفيد المعلومات الواردة بأن من المقرر بناء المزيد من قاعات الدرس وتدريب المزيد من المدرّسين وتوفير المزيد من المعدّات.

٧٤- وبوشر برنامج لتوفير الرعاية الطبية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، رغم أن المستشفيات والمراكز الصحية ما زالت تترقب اعتمادات من الحكومة طال انتظارها. وإضافة إلى ذلك، ما زال البعض يُحتجزون قسراً في المستشفيات بسبب عجزهم عن دفع الرسوم الطبية.

٧٥- وقد زار الخبير المستقل منظمة غير حكومية في منطقة رويجي تُدعى "ميزون شالوم"، تديرها سيدة موقرة تدعى ماجي باناكيست، وهي توفر المأوى ليتامى الحرب في انتظار العثور على أقاربهم. وفتحت مؤسسة "ميزون شالوم" مؤخراً مستشفى جديداً يقدم الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. والمستشفى مفتوح للجميع بواسطة برنامج متكامل قائم على مبدأ المعاملة بالمثل. وهذا المستشفى مثال لكيفية مساهمة المبادرات المجتمعية في ضمان تمتع الفئات الضعيفة بالحقوق وفي كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين منها مباشرة وللمجتمع برمته.

هاء – أنشطة مجتمع حقوق الإنسان

٧٦- خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلع قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان في بوروندي، بأنشطة كثيرة في مجال الترويج، وبناء القدرات. ووجهت هذه الأنشطة إلى الجهات المعنية في الجهاز القضائي والجيش ومؤسسات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني. وقد تناولت مجموعة واسعة من القضايا، مثل قضاء الأحداث وأصول المحاكمات وقانون الأسرة والعنف الجنسي ومسائل ملكية الأراضي والعدالة الانتقالية.

٧٧- وعلاوة على ذلك، نظمت الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان عدداً من التظاهرات الترويجية بمناسبة انتهاء حملة مكافحة العنف الجنسي التي دامت ١٦ يوماً واحتفالاً بالذكرى التاسعة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أطلق نائب وزير حقوق الإنسان وقضايا المرأة وممثل مفوضية حقوق الإنسان، بصفة رسمية، حملة تدوم سنة وترمي إلى الترويج للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في وسائط الإعلام بمناسبة ذكرى مرور ستين سنة على صدوره. وأعقب الاحتفال نقاشٌ بشأن محتويات الإعلان شارك فيه صحفيون وممثلون للإدارة المركزية ولمنظمات وطنية ودولية.

٧٨- وفي هذا السياق، نُظمت في مناطق عديدة من البلد، خلال الفترة قيد الاستعراض، أنشطة مواضيعية مختلفة شملت مبادرات توعية ودورات تدريبية وحلقات عمل ونقاشات إعلامية وبرامج تثقيفية في وسائط الإعلام. وفي ١٨ و١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظم قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان، في هذا الصدد، حلقة عمل بشأن متابعة توصيات لجنة مناهضة التعذيب. وشارك في حلقة العمل هذه، التي افتتحها رسمياً نائب وزير حقوق الإنسان وقضايا المرأة، ١٥ ممثلاً للوزارات ومؤسسات إنفاذ القانون والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والقضاء ورابطة المحامين وجهات أخرى. وقدم المشاركون توصيات إلى الحكومة بشأن الإصلاح القانوني واستقلال القضاة والمحامين والعنف الجنسي وظروف الاحتجاز.

٧٩- وبالإضافة إلى ذلك، دأب قسم حقوق الإنسان والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على عقد اجتماعات إعلامية شهرية خاصة بالسلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة في بوروندي، بهدف إعلامها بتطورات حقوق الإنسان. وتناولت هذه الاجتماعات الإعلامية قضايا كثيرة تتعلق بالحالة الراهنة لحقوق الإنسان، مثل إنشاء آليات العدالة الانتقالية، وحالة الجهاز القضائي والسجون، وإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

إلى حكومة بوروندي

٨٠- يحث الخبير المستقل الحكومة على أن تسمح لجميع الأحزاب السياسية بمزاولة أنشطتها السياسية دون قيود لا لزوم لها. كما يحث الحكومة على أن تسمح بتسجيل جميع الأحزاب السياسية عملاً بأحكام الدستور.

٨١- ويناشد الخبير المستقل الحكومة وقوات التحرير الوطني - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو مواصلة عملها في إطار جميع الآليات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بهدف تنفيذه بالكامل ودون تأخير.

٨٢- ويرحب الخبير المستقل بتوقيع الحكومة والأمم المتحدة مشروع بناء السلم الرامي إلى تنظيم مشاورات وطنية بشأن إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، ويحث الحكومة على الإسراع في عملية إنشاء آليات العدالة الانتقالية وفاءً بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

٨٣- ويناشد المقرر الخاص السلطات البوروندية التحقيق بالكامل في حوادث العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبي تلك الجرائم.

٨٤- وينوه الخبير المستقل بحكومة بوروندي وبصندوق بناء السلم ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعمها عملية إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ويحث الحكومة والبرلمان على ضمان توافق القانون المؤسس للجنة مع مبادئ باريس.

٨٥- ويلاحظ الخبير المستقل أن حكومة بوروندي لم تحرز، منذ تقديم تقريره الأخير، أي تقدم صوب إنهاء تحقيقاتها في مذبحة غاتومبا ومقاضاة الجناة. وهو يعرب مرة أخرى لحكومة بوروندي وللمجتمع الدولي عن قلقه إزاء هذه المسألة.

٨٦- ويأسف الخبير المستقل لعدم قيام الحكومة بملاحقة الأفراد المتورطين في مذبحة موييغا ويحث السلطات على مقاضاة المسؤولين عنها.

٨٧- ويناشد الخبير المستقل الحكومة التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة الجناة.

إلى المجتمع الدولي

٨٨- يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على استخدام كل ما أوتي من وسائل لضمان أن تتسم العملية المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٠ والانتخابات ذاتها بالحرية والنزاهة.

٨٩- ويثني الخبير المستقل على المجتمع الدولي، وبخاصة لجنة بناء السلام، لدعمه إصلاح النظام القضائي في بوروندي. ويحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده في سبيل تمكين البلد من إرساء دعائم نظام قضائي نزيه قائم على بنية أساسية متينة.

٩٠- ويناشد الخبير المستقل الأمم المتحدة والمبادرة الإقليمية بشأن بوروندي مواصلة العمل مع حكومة بوروندي من أجل تحسين الوضع وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة قبل تنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٠.

٩١- ويحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على الضغط على حكومة بوروندي لإنجاز التحقيقات في مجزرتي غاتومبا وموييغا ومحاكمة الجناة.

٩٢- ويشجع الخبير المستقل لجنة بناء السلام على مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة بوروندي في صرف ما يلزم من أموال لتنفيذ خطة التنمية للفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ويناشد حكومة بوروندي وشركاءها التنفيذيين، في هذا الصدد، تعزيز التعاون والتنسيق لتلافي أي تأخير في إعادة بناء بوروندي.

٩٣- ويثني الخبير المستقل على المجتمع الدولي لما آلاه على نفسه من عهود. ويحث جماعة المانحين على دفع الأموال المتعهد بها في مؤتمرات باريس وجنيف وبروكسل وبوجمبورا، ويوصي بأن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى حكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى التشجيع على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

- - - - -